١٠

جَوَاهِرُ النَّهْرَيْنِ

فِي

الحُكْمِ عَلَى أَحَادِيثِ الصَّحِيحَيْنِ

وهو مُلخصٌ كَلامِ أَئِمَّةِ الحَديثِ في وجُوبِ نَقْدِ بعضِ أَحاديثِ: ((صحيحِ الإمَامِ البُخَارِيِّ))، و((صَحيحِ الإمَامِ مُسْلِمٍ)) نُصْرَة للسُّنّةِ النَّبويَّةِ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا ليسَ مِنْهَا، لأنَّ اللهَ أَبَى أَنْ لَا يَصُحَّ إلّا كِتَابه الكَرِيمِ.

تأليفُ

فَضِيلةِ الشَّيْخِ فَوْزِيّ بنِ عَبْدِالله بنِ مُحَمّدٍ الحُمَيْدِيّ الأَثَرِيّ

ومعَهُ:

قَمْعُ الحاقِدِيَن الحَاسِدِيَن

المُتَعالِمينَ فِي الدِّينِ

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّر

المقدمة

إنَّ الحَمدَ لله نحمدُهُ ونستعينُهُ ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل لهُ، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنّ محمداً عبدُهُ ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بَعْد،،

فَإنَّ أصْدَقَ الحَدِيثِ كتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الهَدْي هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وَشَرَّ الأمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، وَكُلَّ ضَلاَلَةٍ فِي النَّار .

فهذا جزء لطيف نقلت فيه كلام أهل الحديث في وجوب نقد بعض أحاديث الصحيحين نصرة للدين أن ينسب إليه ما ليس منه، أو ينسب إلى رسول الله ﷺ ما لم

يقوله في السنة النبوية[١]، لأننا لسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلاً، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل الحديث ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم، وتدبُّر بالقواعد الحديثية.

فعن الإمام الشافعي رحمه الله قال: (لقد ألّفتُ هذه الكتب، ولم آل فيها ولابد أن يوجدَ فيها الخطأ[٢]؛ لأنّ الله تعالى يقول:﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً﴾ [النساء:٨٢]، فما وجدتم في كُتُبِي هذه مما يخالفُ الكتاب والسنة، فقد رجعتُ عنه).

أثر حسن

أخرجه ابن حجر في ((توالي التأنيس)) (ص١٠٧) من طريق عثمان بن محمد بن شاذان حدثنا أحمد بن عثمان ثنا محمد بن الحسن ثنا يحيى بن عبدالباقي ثنا محمد بن عامر عن البويطي قال: سمعت الشافعي به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وعن الربيع بن سليمان قال: (قرأت ((كتاب الرسالة المصرية)) على الشافعي نيفاً وثلاثين مرة؛ فما من مرة إلا كان يصححه، ثم قال الشافعي في آخره: أبي الله

---

(١) **قلت:** ومن تقول عليه ﷺ ما لم يقله، فهذا لم يتأدب معه ﷺ.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في ((مدارج السالكين)) (ج٢ ص٤٠٦): (ومن الأدب معه ألاَّ يُستشكَل قوله، بل تُستشكَل الآراء لقوله، ولا يُعارَض نصه بقياس، بل تُهدَر الأقيسة، وتلقى لنصوصه، ولا يُحرف كلامه عن حقيقته لخيال يسميه أصحابه معقولاً، نعم! هو مجهول، وعن الصواب معزول، ولا يوقف قبول ما جاء به على موافقة أحد. فكان هذا من قلة الأدب معه صلى الله عليه وسلم، بل هو عين الجرأة). اهـ

(٢) **قلت:** أين القوم عن هذا الكلام؟!، اللهم غفراً.

أن يكون كتاب صحيح غير كتابه، قال الشافعي: يدل على ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً﴾ [النساء:٨٢].

أثر حسن

أخرجه البيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج٢ ص٣٦) من طريق أبي عبدالرحمن السلمي قال: سمعت أبا الحسن القصار الفقيه يقول: سمعت ابن أبي حاتم يقول: سمعت الربيع بن سليمان به.

قلت: وهذا سنده حسن.

لذلك فيجب على المؤلفين كلهم عرض كتبهم على أهل الحديث لتصحيحها، وتمييز ما فيها من الأحاديث من ناحية الصحة أو الضعف، فإذا أصروا إلا المضي بها على ما هي عليه بدون عرضها على أهل الحديث على ما فيها من أحاديث ضعيفة، فيجب نقدها علانية أمام الملأ ليتجنب الناس ما فيها من أخطاء في الأحاديث وغيرها، اللهم سدّد سدّد.

قال الإمام ابن رجب رحمه الله في ((القواعد)) (ص٣): (ويأبى[1] الله العصمة لكتاب غير كتابه). اهـ

لقد تبين من خلال الكلام السابق أن العالم غير معصوم في الإسلام، لا الإمام البُخَارِي رحمه الله، ولا الإمام مسلم رحمه الله ولا غيرهما، وإن كلّ جُهْدٍ لأي عالم فهو عُرْضةٌ للأخذ والرد، لأنه يخطئ ويصيب، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر على اجتهاده.

قلت: فيأبى الله تعالى أن لا يصح إلا كتابه الكريم.[1]

---

١) وإن كَرِهَ المقَلِّدون للعلماء في كُتُبِهم، وفي نقلهم للأحاديث، وغيرها بدون تثبُّتٍ، والله المستعان.

وهذا هو الحق فأبى الله تعالى أن تكون العصمة لغير كتابه، فلا عصمة من الخطأ لصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وكتب السنن، وغير ذلك، فإن تعصب مقلد لهذه الكتب ودافع عنها بجهل، فقد ساوى هذه الكتب بكتاب الله تعالى، فليتنبه الناس لهذا الأمر، فإنه خطير على صاحبة[٢]، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً﴾ [النور:١٥]، والله المستعان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (٧/٢١٥) عن الصحيحين: (والصحيح التفصيل؛ فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب!). اهـ

وقال الحافظ العراقي رحمه الله في ((الباعث على الخلاص)) (ص٩٨): (فلا يحلُّ لأحد ممن هو بهذا الوصف – يعني لم يتعلم – أن ينقل حديثاً من الكتب، **بل لو من الصحيحين** ما لم يعتمد على من يعلم ذلك من أهل الحديث). اهـ

وهذا اعتقاد أهل الحديث بخلاف أهل التعصب من المذهبيين، والحزبيين الذين يأخذون ما هبَّ ودبّ من أخطاء العالم بدون بحث، ولا نظر أنه من البشر، ومن طبيعة البشر يصيبون، ويخطئون، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا.[٣]

أقول: والسبب في ذلك أن علماء السنة كلُّهم مجمعون على قصد إظهار الحق

---

(١) لأن بهذا العلم تجتمع الأمة الإسلامية على الحق لا على الباطل، وهذا ظاهر من اجتماع أهل الحديث على الحق قديماً وحديثاً.

(٢) وانظر: ((السيل الجرار)) للشوكاني (١/٢٠)، و((إرشاد الفحول)) له (ص٢٦٠)، و((معالم التنزيل)) للبغوي (٥/٣٣٤)، و((الفتاوى)) لابن تيمية (١٩/١٩١).

(٣) ومن هنا تُميِّز بين العالِمينَ، وبين المتعالِمينَ في الدين.

الذي بعث الله تعالى به رسوله ﷺ، وأن يكون الدِّين كلُّه لله[١]، وأن تكون كلمته هي العليا.[٢]

والواجب على المسلم الحق أن يُحبَّ ظهور الحق – في اختلاف العلماء –[٣] ومعرفته بين المسلمين، سواء كان في موافقته، أو مخالفته.[٤]

وقال المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((مقدّمته على شرح العقيدة الطحاوية)) (ص٢٢): (والصحيحان هما أصحُّ الكُتب بعد كِتاب الله تعالى باتِّفاق علماء المسلمين مِن الْمُحدِّثِين وغيرهم... ولا ريب في ذلك، وأنه هو الأصل عندنا، **وليس معنى ذلك أن كلَّ حرفٍ، أو لفظةٍ، أو كلمة في ((الصحيحين)) هو بِمَنْزِلة ما في القرآن؛ لا يُمكن أن يكونَ فيه وَهْمٌ، أو خطأٌ في شيءٍ من ذلك من بعض الرُّواة، كلاَّ، فَلَسْنَا نعتقدُ العصمةَ لكتابٍ بعد كتاب الله تعالى أصلاً**، فقد قال الإمام الشافعي وغيرُه: (أبى اللهُ أن يُتِمّ إلاَّ كتابه)، ولا يمكن أن يَدّعي ذلك أحدٌ من أهلِ العلم مِمّن دَرَسوا الكتابَيْنِ دراسة تَفَهُّمٍ، وتدبُّر مع نَبْذِ التعصُّبّ[٥]، وفي حدود

---

(١) لا لمذهب، ولا جماعة، ولا حزب، ولا جمعية، ولا بلد، ولا فلان، ولا غير ذلك.

(٢) وهذا البيان والبرهان في الدين من الجهاد الأكبر، وهو أفضل من الجهاد بالسيف، وفيه العزة والكرامة للأمة الإسلامية، وعليه علماء الحديث وأتباعهم قديماً وحديثاً.

وهذا طريق النصر، والتمكين في الأرض على أهل البدع في الداخل، وعلى أهل الكفر في الخارج.

وانظر: كتابي ((إتحاف أهل العصر بتفسير سورة النصر)).

(٣) واختلاف العلماء ليس بحجة في الإسلام، وهم يحتج لهم، ولا يحتج بهم، وإلا لا فرق بيننا، وبين الرافضة الذين يحتجون بعلمائهم في مذهبهم!.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (٢٠٢/٢٦): (أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية، ولا يحتج بها على الأدلة الشرعية). اهـ

(٤) وانظر: ((الفرق بين النصيحة والتعيير)) لابن رجب (ص٢٦)، و((إعلام الموقعين)) لابن القيم (٢٢٠/٤).

(٥) كتعصب ((المرجفين)) في ((الانترنت))! من الحزبيين وغيرهم.

القواعد العلمية الحديثيّة لا الأهواء الشَخصيّة، أو الثقافية الأجنبية عن الإسلام، وقواعد عُلمائهِ). اهـ

وقال الحافظ النووي رحمه الله في ((التقريب)) (ص٧٩): (علم الحديث شريف، يناسب مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، وهو من علوم الآخرة، من حُرِمَهُ حُرِمَ خَيْراً عَظِيماً، ومن رُزِقَهُ نَالَ فَضْلاً جَزِيلاً، فعلى صاحبه تصحيح النية، وتطهير قلبه من أغراض الدنيا،... وليستعمل الأخلاق الجميلة والآداب، ثم ليفرغ جهده في تحصيله،... ولا يحملنه الشَّرَهُ على التساهل في التحمل، فيخل بشيء من شروطه، وينبغي أن يستعمل ما يسمعه من أحاديث العبادات، والآداب، فذلك زكاة الحديث وسبب حفظه،... وليحذر كل الحذر من أن يمنعه الحياء والكبر من السعي التام في التحصيل، وأخذ العلم ممن دونه في نسب، أو سن، أو غيره،... ولا ينبغي أن يقتصر على سماعه، وكتبه دون معرفته وفهمه، فليتعرف صحته وضعفه، وفقهه، ومعانيه ولغته، وإعرابه وأسماء رجاله، محققاً كل ذلك،... ويشتغل بالتخريج والتصنيف إذا تأهل له، .... وليحذر إخراج تصنيفه إلا بعد تهذيبه وتحريره، وتكريره النظر فيه، وليحذر من تصنيف ما لم يتأهل له). اهـ

قلت: لذلك فعلى المقلد المتعصب الحاقد أن لا يكتبَ إلا في علم أتقنه، وتمرّس فيه مُدّة من الزمان، وأن يكون رائدُه في ذلك النصح للمسلمين، والإخلاص لربِّ العالمين، بعيداً عن التأثُّر بخُلقُ الحِقْد والحَسَد، فذلك أجدى له، وأنفعُ في الَدنيا والآخرة.[1]

---

(١) انظر: ((دفاع عن الحديث النبوي والسِّيرة)) للشيخ الألباني (ص٦٣).

قلت: وللعلم فقد ابتلي أهل الحديث بالحاقدين الحاسدين قديماً وحديثاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((آداب الزفاف)) (ص٤٩): (هذا؛ و أنا أكتب هذه المقدِّمة، **فوجئت بحاقد جديد!، و باغ بغيض!**، ألا وهو المدعو محمود سعيد بن محمد ممدوح الشافعي المصري[1] في كتاب له سماه: ((**تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم**))!... ولو أنه سلك فيه طريق أهل العلم المخلصين في بيان ما يمكن أن أكون قد أخطأت فيه، فإنه لا عصمة لأحد بعد النبي ﷺ لَشكرته على ذلك... ولكنه مع الأسف الشديد، **سلك فيه سبيل من قبله من الحاقدين والحاسدين الذين يخالفون سبيل المؤمنين في الرد على المخالفين بزعمهم**، ولا غرابة في ذلك). اهـ

وختاماً؛ أسأل الله تعالى أن يكفينا شر كل حاقد حاسد، وعدو باغض، يتتبع العثرات، ويكتم الحسنات، والله المستعان.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين.

كتبه

أبو عبدالرحمن الأثري

---

(١) **قلت**: ومثل هذا الباغي الجاني كثير اليوم في مجتمعنا الإسلامي، اللهم غفراً.

وانظر: ((آداب الزفاف)) للشيخ الألباني (ص٥٢).

ذكر الدليل على أن الكتب المصنَّفة لا تصحّ مطلقاً، منها: ((صحيح البخاري))، و((صحيح مسلم))، وأنه لا يصح مطلقاً إلا كتاب الله تعالى العظيم[١]، علم من علم، وجهل من جهل!

اعلم رحمك الله أن من لا يعرف له تعلّم من العلم عن أهله لا يحل له أن ينقل حديثاً من الكتب، بل ولو من ((الصحيحين))، حتى يتثبت من صحته ممن يعتمد عليه من أهل الحديث[٢]، ولقد بين أهل العلم هذا الأصل، وجعلوه من الدين، فعلى المقلدة المشوشة[٣] أن يربعوا على أنفسهم[٤]، اللهم غفراً.

---

(١) **قلت**: ومن قال بخلاف ذلك من المشوشين – يشعر أو لا يشعر – فقد ساوى بين كتاب الله تعالى، وبين كتب أهل العلم!، لذلك فلا يجوز لأحد أن يغضب، أو يدافع عن هذه الكتب إذا انتقدت بالطرق الشرعية من قبل أهل الحديث، لأن هذا الأمر من الدين، اللهم غفراً.

(٢) ولذلك يقال عن الأحاديث التي في ((الصحيحين))، أصحها ما في ((الصحيحين))، ولا يقال جميع أحاديث ((الصحيحين)) صحيحة كلها!، وأن الأمة تلقتهما بالقبول!، وقد أجمع العلماء عليها!، وهي مقطوع بصحتها!، فإن ذلك غير مُسلَّم عند الأمة، كما سوف يأتي ذكر ذلك، فافطن لهذا.

وانظر: ((الشذا الفياح)) للأبناسي (ج١ ص١٠٥).

(٣) وللعلم أن أهل الأهواء يتواصون دوماً على صفة التشويش قديماً وحديثاً، مع أهل الحديث، ولكن: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر:١٤].

قال المحدث الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله في ((تعليقه على الإلزامات والتتبع)) (ص٤): (وقد كان أشاع الحسدة، وذوو الأهواء، والأغراض الفاسدة، أنني ما اخترت ((الإلزامات والتتبع)) إلا لقصد الطعن في ((الصحيحين))!، لأن بي نزعة زيدية: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦].

(٤) فعلى المقلدة المتعصبة للكتب أن يفهموا ذلك، وذلك أن هذه الكتب لابد أن يوجد فيها الخطأ مهما أحكموها أصحابها، لأن الله تعالى لم يكتب لها العصمة، بل كتب العصمة لكتابه الكريم لوحده، والله المستعان.

وإليك أقوال علماء هذا الشأن:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الرد على البكري)): (ج١ ص٧٣): (وعامة الكتب تحتاج إلى نقد، وتمييز، كالمصنفات في سائر العلوم من الأصول، والفروع، وغير ذلك؛ فإن الفقهاء قد وضعوا في الفقه أشياء كثيرة من الموضوعات والضعاف[١]). اهـ

وقال العلامة الشَّيْخُ ناصر الدِّين الأَلْبَانِيّ رحمه الله في ((مقدّمته على شرح العقيدة الطحاوية)) (ص٢٢): (الصحيحان هما أصحُّ الكُتب بعد كِتاب الله تعالى باتِّفاق علماء المسلمين مِن الْمُحدِّثِين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة، والمتون المنكرة، وعلى قواعد متينة وشروط دقيقة، وقد وُفِّقوا في ذلك توفيقاً بالغاً لم يوفق إليه مَنْ بعدهم مما نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابْنِ خُزَيْمَةَ، وابْنِ حِبَّانَ، والحَاكِمِ، وغيرهم حتى صار عرفاً عامّاً أن الحديث إذا أخرجه الشيخان، أو أحدهما فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة، ولا ريب في ذلك، وأنه هو الأصل عندنا.

وليس معنى ذلك أن كل حرفٍ، أو لفظةٍ، أو كلمة في ((الصحيحين)) هو بِمَنْزِلة ما في القرآن؛ لا يُمكن أن يكونَ فيه وَهْمٌ، أو خطأٌ في شيءٍ من ذلك من بعض الرُّواة، كلاَّ، فَلَسْنَا نعتقدُ العصمةَ لكتابٍ بعد كتاب الله تعالى أصلاً، فقد قال الإمام الشافعي وغيرُه: (أبى اللهُ أن يُتِمّ إلاَّ كتابه)، ولا يمكن أن يَدّعي ذلك أحدٌ من أهلِ العلم مِمّن

---

(١) **قلت**: وهذا يسبب العمل بما لم يقله الشارع، والله المستعان.

قال ابن حجر رحمه الله في ((فتح الباري)) (ج١ ص٢٠٢): (والثِّقَةُ إِذَا حَدَّثَ بِالْخَطَأِ، فَحُمِلَ عَنْهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ أَنَّهُ خَطَأٌ، يُعْمَلُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ لِلْوُثُوقِ بِنَقْلِهِ، فَيَكُونُ سَبَبًا لِلْعَمَلِ بِمَا لَمْ يَقُلْهُ الشَّارِعُ). اهـ

قلت: وهذا لا يقع فيه إلا الجهال بالشرع، اللهم غفراً.

دَرَسوا الكتابَيْنِ دراسة تَفَهُّمٍ، **وتدبُّر مع نَبْذِ التعصُّبّ**، وفي حدود القواعد العلمية الحديثيّة لا الأهواء الشَخصيّة، أو الثقافية الأجنبية عن الإسلام، وقواعد عُلمائهِ). اهـ

وقال الحافظ الدارقطني رحمه الله في ((التتبع)) (ص١): (ابتداء ذكر أحاديث معلولة – يعني ضعيفة – اشتمل عليها ((كتاب البخاري ومسلم)) أو أحدهما، بينت عللها والصواب منها). اهـ

قلت: وللحافظ العراقي كتاب: ((فيما تُكُلِّم فيه من أحاديث الصحيحين بضعف أو انقطاع!))، أشار إليه في كتابه: ((التقييد والإيضاح)) (ص٣٣).[١]

وقال المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((آداب الزفاف)) (ص٥٤): (وهذا القول وحده منه – يعني المدعو محمود الصوفي – يكفي القارئ اللبيب أن يقنع بجهل هذا المتعالم، **وافترائه على العلماء المتقدمين منهم، والمتأخرين في ادعائه الإجماع المذكور، فأنهم ما زالوا الى اليوم ينتقد أحدهم بعض أحاديث ((الصحيحين)) مما يبدو له أنه موضع للانتقاد**، بغض النظر عن كونه أخطأ في ذلك أم أصاب، وانتقاد الدارقطني وغيره لهما أشهر من أن يذكر،... فلا نثقل على هذه المقدمة بنقل النصوص عنهم). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج١٨ ص١٧): (وممّا قد يُسمّى صحيحاً ما يُصحِّحُه بعضُ علماء الحديث، وآخرون يُخالفونَهُم في تصحيحهِ، **فيقولون: هو ضعيفٌ ليس بصحيح، مثل ألفاظ رواها مسلمٌ**[٢] **في**

---

(١) وانظر: ((ذيل تذكرة الحُفَّاظ)) (ص٢٣١).

(٢) وهذا الكلام من شيخ الإسلام قاصمة ظهر المدعو الردادي وأشكاله من المقلدة.

((**صحيحه**)) **ونازعه في صحّتها غيرُهُ من أهل العلم، إمّا مثلهُ، أو دونَهُ أُو فوقَهُ،** فهذا لا يُجْزَمُ بصدقهِ الَّا بدليلٍ، مثل حديث ابن وَعْلَة عن ابن عباس أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: ((**أيّما إهابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ**))؛ فإنّ هذا انْفَرَدَ به مسلمٌ عن البخاريّ، وقد ضعّفه الإمامُ أحمد، وغيره، وقد رواه مسلم، ومثلُ ما روى مسلم ((**أنّ النبي ﷺ صَلَّى الكسوفَ ثلاث ركوعات، وأربع ركوعات**))، انفرد بذلك عن البخاري، فإنَّ هذا ضعّفه حُذّاق أهل العلم، وقالوا: ((**إن النبي ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم**)). وفى نفس هذه الأحاديث التي فيها الصلاة بثلاث ركوعات، وأربع ركوعات أنه إنما صلى ذلك يوم مات إبراهيم، ومعلوم أن إبراهيم لم يمت مرتين، ولا كان له إبراهيمان، وقد تواتر عنه أنه صلّى الكسوف يومئذ ركوعين في كل ركعة، كما روى ذلك عنه عائشة، وابن عباس، وابن عمرو، وغيرهم؛ **فلهذا لم يَرْو البخاري إلا هذه الأحاديث وهو أحذقُ من مسلم**؛ ولهذا ضعف الشافعي، وغيره أحاديث الثلاثة، والأربعة، ولم يستحبوا ذلك، وهذا أصح الروايتين عن أحمد، وروى عنه أنه كان يجوز ذلك قبل أن يتبين له ضعف هذه الأحاديث.

ومثله حديث مسلم: ((**إن الله خَلَق التربة يوم السبت، وخلق الجبالَ يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم يوم الجمعة**))، فإن هذا طَعَنَ فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين، ومثل البخاري، وغيرهما. وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار، وطائفة اعتبرت صحته مثل أبى بكر بن الأنباري، وأبى الفرج ابن الجوزي وغيرهما، والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب؛ لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السموات، والأرض، وما بينهما في ستة أيام، وثبت أن

آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام، وهذا هو المنقول الثابت في أحاديث وآثار أخر؛ ولو كان أول الخلق يوم السبت، وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في الأيام السبعة، وهو خلاف ما أخبر به القرآن، **مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن رواية فلان غلط فيه لأمور يذكرونها**، وهذا الذى يسمى معرفة علل الحديث بكون الحديث إسناده في الظاهر جيدا، ولكن عرف من طريق آخر: أن راوية غلط فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو دخل عليه حديث في حديث، **وهذا فن شريف، وكان يحيى بن سعيد الأنصاري ثم صاحبه علي بن المديني ثم البخاري من أعلم الناس به، وكذلك الإمام أحمد، وأبو حاتم، وكذلك النسائي، والدارقطني، وغيرهم**، وفيه مصنفات معروفة).اهـ

قال البخاري رحمه الله في ((التاريخ الكبير)) (ج١ ص٤١٣) بعد أن أورده من طريق أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: (وقال بعضُهم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن كعب، وهو أصح).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج١٧ ص٢٣٦): (هو حديثٌ معلول قدح فيه أئمة الحديث كالبخاري وغيره، قال البخاري: الصحيح أنه موقوف على كعب الأحبار، وقد ذكر تعليلَه البيهقي أيضاً، وبينوا أنه غلطٌ ليس مما رواه أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، **وهو مما أنكر الحذّاق على مسلم إخراجه إياه**).اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٣ ص٤٢٢) بعد أن أورد هذا الحديث عن مسلم: (فيه استيعاب الأيام السبعة، والله تعالى قد قال: (في ستة أيام)،

ولهذا تكلم البخاري وغير واحد من الحفاظ في هذا الحديث، وجعلوه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار ليس مرفوعاً).[١] اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في ((تفسيره)) (ج١ ص٩٩): (هذا الحديث من غرائب ((صحيح مسلم))). اهـ

وهذا عين الصواب، فمن علم فيتكلم بما علم، ومن لا يعلم لا يقف ما لا علم له، وقد قال تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ [الإسراء:٣٦].

قلت: فيجب على كل عالم، وطالب، وخطيب، وواعظ، ومؤلف، وكاتب أن لا يحدثوا الناس إلا بما عرف مخرجه وصحته، وإلا؛ فلهم حظ وافر من أحاديث الوعيد الثابتة عن النبي ﷺ.

قال العراقي رحمه الله في ((الباعث على الخلاص)) (ص٩٥): (ولو نظر أحدهم في بعض التفاسير المصنّفة لا يحلُّ له النقل منها، لأنّ كتب التفسير فيها الأقوال المنكرة والصحيحة، ومن لا يميز صحيحها من منكرها لا يحلّ له الاعتماد على الكتب.

وأيضاً فكثير من المفسرين ضعفاء النقل، كمقاتل بن سليمان، والكلبي، والضحّاك بن مزاحم، وكذا كثيرٌ من التفاسير عن ابن عباس لا تصح عنه لضعف رواتها.

وليت شعري! كيف يُقْدمُ من هذه حالُه على تفسير كتاب الله؟ أحسن أحواله أن لا يعرف سقيمه من صحيحه، بل يزيد أحدهم فيحدث لنفسه أقوالاً لوُ نُقِلَتْ عن المجانين لاسْتُقْبِحَتْ منهم). اهـ

---

(١) فماذا يقول المدعو الردادي الحاقد بكلام الأئمة هذا على أحاديث صحيح مسلم؟! اللهم غفراً.

وقال العراقي رحمه الله في ((الباعث على الخلاص)) (ص٩٦) عن الأئمة الذين يتوقفون عن الإجابة في الدين: (فإذا كان مثل هؤلاء الأئمة يتوقف أحدهم عن الخوض في تفسير حديث رسول الله ﷺ خيفة أن يكون المراد منه غير ذلك، فكيف بمن لا يُعْرف له تعلُّمُ شيء من العلم عن أهله؟!.[١]

وأيضاً فلا يحلُّ لأحد ممّن هو بهذا الوصف أن ينقل حديثاً من الكتب، **بل لو من الصحيحين**[٢] ما لم يعتمد على من يعلم ذلك من أهل الحديث). اهـ

وقال ابن خير رحمه الله في ((فهرسته)) (ص١٦): (وقد اتفق العلماء رحمهم الله على أنه لا يصح لمسلم أن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا... حتى يكون عند ذلك القول مرويّاً، ولو على أقل وجوه الرِّوايات؛ **لقول رسول الله ﷺ: (من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)**، وفي بعض الروايات: (من كذب عليّ...) مطلقاً دون تقييد). اهـ

وقال البَرْذَعِيُّ في ((السؤالات)) (ص٣٧٥): (شهدت أبا زُرْعَة الرازي ذَكَرَ

---

(١) **قلت:** فهذا يوقع الناس في شيء من الاعتقادات السيئة، والأحكام الباطلة بسبب تحديثه بالأحاديث الضعيفة، اللهم سلّم سلّم.

وانظر: ((الباعث على الخلاص من حوادث القُصاص)) للعراقي (ص٩٨).

(٢) **قلت:** وهكذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهذا القول شديد على المقلدة للصحيحين مطلقاً، لظنِّهم أن كلّ ما في ((الصحيحين)) من قسم الصحيح!، وهذا جهل في دين الله تعالى، لأن هذه الكتب المصنَّفة من المخلوقين لا تفلت من الخطأ أبداً، لأن الله تعالى كتب على بني آدم الخطأ، وهو من طبيعتهم، ولا يصح مطلقاً إلا كتاب الله تعالى.

وصدق الإمام الشافعي رحمه الله حيث قال: (أبى الله أن تكون العصمة لغير كتابه) اللهم غفراً.

وانظر: ((مسند أبي يعلى)) (ج١ ص٢٢)، و((منهاج السنة)) لابن تيمية (ج٧ ص٢١٦).

((كتابَ الصَّحيح))، الذي ألفه ((مُسلم بن الحَجَّاج))[١]، ثم ((الفَضْل الصَّائغ))[٢] ألَّف على مثاله. فقال لي أبو زُرْعَة: هؤلاء قومٌ أرادوا التَّقَدُّم قبل أوانه، فعمِلوا شيئاً يتشوَّقُون به، ألفوا كتاباً لم يُسبَقُوا إليه، ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها.[٣]

وأتاه ذات يوم، وأنا شاهد، رجل ((بكتاب الصحيح)) من رواية مُسْلِم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن ((أَسْبِاط بن نَصْرٍ))[٤]، فقال لي أبو زُرْعَة: ما أَبْعَدَ هذا من الصحيح؟ يُدخل في كتابه ((أَسْبَاط بن نَصْر)).

ثم رأى في الكتاب ((قَطَن بن نُسَير))[٥]، فقال لي: وهذا أَطَمُّ من الأوَّل، قَطَن بن نُسَير وصل أحاديث عن ثابت، جعلها عن أنس.

ثم نَظَرَ فقال: يَرْوِي عن ((أحمد بن عيسى المصري))[٦] في ((كتابه الصحيح)).

---

(١) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسين النيسابوري الحافظ، صاحب ((الصحيح)) ولد سنة أربع ومئتين، وتوفى عشية يوم الأحد، ودفن الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومئتين، ﷺ.

انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (٥٩٢٣).

(٢) الفضل بن العباس الرازي، صاحب التصانيف، المعروف بفضلك الصائغ.

انظر: ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي (ج١٢ ص٦٣٠)، و((شذرات الذهب)) لابن العماد (ج٢ ص١٦٠)، وكتابه الذي أشار إليه أبو زرعة مفقود إلى يومنا.

(٣) أخرج هذا الخبر بتمامة الخطيب في ((تاريخ بغداد)) (ج٤ ص٢٧٢)، ترجمة أحمد بن عيسى التُستَري، والمزي في ((تهذيب الكمال)) (ج١ ص٤١٩)، وذكره الذهبي في ((سير أعلام النبلاء)) (ج١٢ ص٥٧١)، وفي ((الميزان)) (ج١ ص١٢٦)، وابن رجب في ((شرح العلل)) (ص٤٧٩).

(٤) أسباط بن نصر الهمداني أبو يوسف، ويُقال: أبو نصر الكوفي، وهو ضعيف.

انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٢ ص٣٥٨ و٣٥٩).

(٥) قطن بن نسير البصري، أبو عباد الغُبَري، وهو ليّن الحديث.

انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٧ ص١٣٨)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٢٣ ص٦١٧).

(٦) أحمد بن عيسى بن حسان المصري، المعروف بالتُّسْتَري، وهو صدوق.

انظر: ((تاريخ بغداد)) للخطيب (ج٤ ص٢٧٣)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج١ ص٤١٩).

قال لي أبو زُرْعَة: ما رأيت أهل مصر يشكُّون في أن ((أحمد بن عيسى))[١]، وأشارَ أبو زُرْعَة بيده إلى لسانه. كأنه يقول: الكذب.

ثم قال لي: يُحَدِّث عن أمثالِ هؤلاءِ، ويتركُ عن ((محمد بن عَجْلان)) ونُظرائِه، ويُطَرِّقُ لأهل البدع علينا، فيجدون السَّبِيل بأن يقولوا لحديث إذا احتج عليهم به: ليس هذا في ((كتاب الصحيح!))، ورأيته يذمُ وضعَ هذا الكتاب ويُؤَنِّبهُ.

فلما رجعت إِلَى نَيْسَابور فِي المرة الثانية، ذكرتُ لمسلم بْن الحجاج إنكار أَبِي زُرْعَة عَلَيْهِ روايته فِي هذا الكتاب، عَنْ أَسْبَاط بْن نَصْر، وقطن بْن نُسير، وأَحْمَد بْن عيسى، فَقَالَ لي مُسلم: إنما قلت: ((صحيح))، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأَحْمَد، ما قد رواه الثِّقاتُ عَنْ شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزُول، فأقتصر على أولئك، وأصلُ الحديثِ معروفَ من رواية الثقات.

وقَدِمَ مُسلم بعدُ ذلك الرَّي، فبلغني أنه خرج إِلَى أَبِي عَبْد اللَّهِ مُحَمَّد بْن مُسلم[٢] بْن وارةَ، فَجَفاهُ، وعاتبَهُ على هذا الكتاب، وقال لَهُ نحوا مما قاله لي أَبُو زرعة: إن هذا يُطَرِّقُ لأهل البِدَع علينا، فاعتذر إليه مُسلم، وقال: إنما أخرجت هذا الكتابَ، وقلت: هو صحاح، ولم أقل: أن ما لم أُخرِّجه من الحديث فِي هذا الكتاب ضعيف، ولكني إنما أخرجتُ هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبُهُ

---

(١) محمد بن عجلان القرشي، أبو عبدالله المدني، وهو صدوق.
انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٢٦ ص٤٦٢).

(٢) محمد بن مسلم بن عثمان بن عبدالله الرازي المعروق بابن وارة، أبو عبدالله الحافظ.
انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٢٦ ص٤٤٤).

عني، فلا يَرْتاب فِي صحتها، ولم أقل إن ما سواه ضعيف، ونحو ذلك مما اعتذر به مُسلم إِلَى مُحَمَّد بْن مُسلم، فَقِبلَ عُذْرَهُ، وحَدَّثَهُ). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((منهاج السنة)) (ج٧ ص٢١٥):

(**ومثل هؤلاء الجهال**[1] يظنون ان الاحاديث التي في البخاري ومسلم أنما أخذت عن البخاري ومسلم ...

ولا يعلمون أن قولنا: رواه البخاري ومسلم علامة لنا على ثبوت صحته، لا أنه كان صحيحا بمجرد رواية البخاري، ومسلم، **بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من العلماء والمحدثين من لا يحصي عدده إلا الله**، ولم ينفرد واحد منهما بحديث، بل ما من حديث إلا وقد رواه قبل زمانه، وفي زمانه، وبعد زمانه طوائف، **ولو لم يخلق البخاري ومسلم لم ينقص من الدين شيء**، وكانت تلك الأحاديث موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود، وفوق المقصود...

وكذلك التصحيح لم يقلِّد أئمة الحديث فيه البخاري، ومسلماً، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحاً متلقي بالقبول، وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صححاه إلا مواضع يسيرة، نحو عشرين حديثاً غالبها في مسلم، أنتقدها عليهما طائفة من الحفاظ، وهذه المواقع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد أنتصر طائفة لهما فيها، وطائف قررت قول المنتقدة، **والصحيح التفصيل؛ فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب**، مثل حديث أم حبيبة، وحديث خلق الله البرية يوم السبت، وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات، وأكثر، وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابَيْن عن

---

(١) هكذا ظن المقلدة للكتب المصنفة قديماً وحديثاً، اللهم غفراً.

الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظاً فيه انتقاد إلا ويروي اللفظة الآخر الذي يبيّن أنه منتقد فما في كتابه لفظ منتقد، إلا وفي كتابه ما يبيّن أنه منتقد...

والمقصود أن أحاديثهما أنتقدها الأئمة الجهابذة قبلهم بعدهم، ورواها خلائق لا يحصي عددهم إلا الله فلم ينفردا لا برواية، ولا بتصحيح، والله سبحانه وتعالى هو الكفيل بحفظ هذا الدين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

وهذا مثل غالب المسائل التي توجد في الكتب المصنّفة في مذاهب الأئمة، مثل القدوري، والتنبيه، والخرقي، والجلاب، غالب ما فيها إذا قيل ذكره فلان، عُلم أنه مذهب ذلك الإمام، وقد نقل ذلك سائر أصحابه، وهم خلق كثير ينقلون مذهبه بالتواتر، وهذه الكتب فيها مسائل انفرد بها بعض أهل المذهب، وفيها نزاع بينهم، لكن غالبها هو قول أهل المذهب، وأما البخاري، ومسلم فجمهور ما فيهما أتفق عليه أهل العلم بالحديث، الذين هم أشد عناية بألفاظ الرسول، وضبطاً لها، ومعرفة بها من أتباع الأئمة لألفاظ أئمتهم، وعلماء الحديث أعلم بمقاصد الرسول في ألفاظه من أتباع الأئمة بمقاصد أئمتهم، والنزاع بينهم في ذلك أقل من تنازع أتباع الأئمة في مذاهب أئمتهم).

اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((الفتاوى)) (ج١٣ ص٣٥٢):

(وَكَمَا أَنَّهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءُ حِفْظٍ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا ((عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ)) وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ وَغَلِطَ فِيهِ، وَغَلَطُهُ فِيهِ عُرِفَ؛ إمَّا بِسَبَبِ ظَاهِرٍ – خفيٍّ – كَمَا عَرَفُوا ((**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ وَأَنَّهُ صَلَّى فِي الْبَيْتِ رَكْعَتَيْنِ**)) وَجَعَلُوا رِوَايَةَ

ابْنِ عَبَّاسٍ لِتَزَوُّجِهَا حَرَامًا؛ وَلِكَوْنِهِ لَمْ يُصَلِّ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ، وَكَذَلِكَ أَنَّهُ ((**اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ**)) وَعَلِمُوا أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ: ((**إِنَّهُ اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ**)) مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَعَلِمُوا أَنَّهُ تَمَتَّعَ وَهُوَ آمِنٌ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَنَّ قَوْلَ عُثْمَانَ لِعَلِيٍّ: ((كُنَّا يَوْمَئِذٍ خَائِفِينَ)) مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَأَنَّ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ ((**أَنَّ النَّارَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يُنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ**)) مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَهَذَا كَثِيرٌ .

وَالنَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ طَرَفَانِ: طَرَفٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ هُوَ بَعِيدٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ، فَيَشُكُّ فِي صِحَّةِ أَحَادِيثَ أَوْ فِي الْقَطْعِ بِهَا مَعَ كَوْنِهَا مَعْلُومَةً مَقْطُوعًا بِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ، وَطَرَفٌ مِمَّنْ يَدَّعِي اتِّبَاعَ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلِ بِهِ، كُلَّمَا وَجَدَ لَفْظًا فِي حَدِيثٍ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ، أَوْ رَأَى حَدِيثاً بِإِسْنَادٍ ظَاهِرُهُ الصِّحَّةُ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِ مَا جَزَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِصِحَّتِهِ، حَتَّى إِذَا عَارَضَ الصَّحِيحَ الْمَعْرُوفَ أَخَذَ يَتَكَلَّفُ لَهُ التَّأْوِيلَاتِ الْبَارِدَةَ أَوْ يَجْعَلُهُ دَلِيلًا لَهُ فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ، مَعَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يَعْرِفُونَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا غَلَطٌ). اهـ

وقال الحافظ الذَّهَبِيّ رحمه الله في ((السير)) (ج١٤ ص٥٤٠) في ترجمة الحافظ ابْنِ عَمّارَ الشَّهِيد (المتوفي سنة ٣١٧هـ): (ورأيت له جزءاً مفيداً فيه بضعة وثلاثون حديثاً من الأحاديث التي بين عِلَلها في صحيح مُسْلِمٍ). اهـ

وقال الحافظ السُّيُوطِيّ رحمه الله في ((تدريب الراوي)) (ج١ ص١٣٥): (وذكر بعض الحفاظ أن في كتاب مُسْلِمٍ أحاديث مخالفة لشرط الصحيح، بعضها أُبهِمَ راويه، وبعضها فيه إرسال وانقطاع، وبعضها فيه وجادة، وهي حكم الانقطاع، وبعضها بالكتابة). اهـ

وقال الحافظ الزَّيْلَعِيّ رحمه الله في ((نَصْبِ الرايّة)) (ج١ ص٧٦) في حديث (عَشْرٍ مِنَ الفِطْرَةِ): (وهذا الحديث وإن كان مُسْلِمٌ أخرجه في صحيحه ففيه علتان، ذكرهما الشيخ تقي الدين في (الإمام)[١] وعزاهما لابْنِ مَنْدَه). اهـ

وقال الحافظ ابْنُ الصَّلاَحِ رحمه الله في ((صيانة صحيح مُسْلِمٍ)) (ص٧٤) معلقاً على كلام الحافظ مُسْلِمٍ رحمه الله بقوله: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا – يعني في صحيحه – وإنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه: (وهذا مُشكل جداً، فإنه قد وضع فيه أحاديث قد اختلفوا في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه، ومن لم نذكره، ممن اختلفوا في صحة حديثه، ولم يجمعوا عليه). اهـ

وقال الحافظ ابْنُ القَطَّانِ رحمه الله في ((بيان الوَهْمِ والإيهام)) (ج٢ ص٤٠٥ و٤٠٦): (وذكر – يعني عبدالحق – من طريق مُسْلِمٍ عن ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: **(قضى بيمينٍ وشاهدٍ)**[٢] كذا أورده، ولم يعرض له بشيء لّما كان من عند مُسْلِمٍ.

وهو في كتاب مُسْلِمٍ من طريق قَيْس بن سعد عن عَمْرو بن دينار عن ابْنِ عَبَّاسٍ.

والتِّرْمِذِيّ قد ذكره في علله هكذا، ثم قال: سألت محمداً عنه فقال: عَمْرو بن دينار لم يسمع عندي من ابْنَ عَبَّاسٍ هذا الحديث.

وقال الطَّحَاوِيُّ: قَيْس بن سعد لا نعلمه يحدث عن عَمْرو بن دينار بشيْ.

فهذا – كما ترى – رَمْيّ للحديث بالانقطاع في موضعين:

من البُخَارِيّ فيما بين عَمْرو بن دينار وابْنِ عَبَّاسٍ.

ومن الطَّحَاوِيّ، فيما بين قَيْس بن سعد وعَمْرو بن دينار). اهـ

---

(١) انظر: ((الإمام في معرفة الأحكام)) للشيخ تقي الدين المشهور بابن دقيق العيد (ج١ ص٤٠٢).

(٢) وقال الحافظ ابن معين رحمه الله في ((التاريخ)) (ج٣ ص٢٣٠): (حديث ابن عباس ليس بمحفوظ).

وقال الحافظ البَاجِيّ رحمه الله في ((التعديل والتجريح)) (ج١ ص٢٨٦):

(وكما أنه قد وجد في الكتابين[١] – يعني صحيح البُخَارِيّ ومُسْلِمٌ – ما فيه الوَهَم، وأخرج ذلك الشيخ أبو الحسن – يعني الدَّارَقُطْنِيّ – وجمعه في جزء، وإنما ذلك بحسب الاجتهاد، فمن كان من أهل الاحتهاد والعلم بهذا الشأن لزمه أن ينظر في صحة الحديث وحققه بمثل ما نظرا.

ومن لم يكن تلك حاله، لزمه تقليدهما في ما ادّعيا صحته، والتوقف فيما لم يخرجا في الصحيح.

وقد أخرج البُخَارِيّ أحاديث اعتقد صحتها تركها مُسْلِم، لما اعتقد فيها غير ذلك.

وأخرج مُسْلِمٌ أحاديث أعتقد صحتها تركها البُخَارِيّ لّما اعتقد فيها غير معتقده، وهو يدل على أن الأمر طريقه الاجتهاد ممن كان من أهل العلم بهذا الشأن، **وقليل ما هم**). اهـ

وقال الحافظ النَّوَوِيّ رحمه الله في ((شرح صحيح مُسْلِمٍ)) (ج١ ص١٥):

بعد أن حكى اختلاف الحفاظ في صحة هذه الزيادة (وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا): (وَاجْتِمَاعُ هَؤُلَاءِ الْحُفَّاظِ عَلَى تَضْعِيفِهَا مُقَدَّمٌ عَلَى تَصْحِيحِ مُسْلِمٍ...). اهـ

وقال الحافظ أبو علي الغَسَّانِي رحمه الله في ((التنبيه)) (ص٤٢): (هذا كتاب يتضمن التنبيه على ما في كتاب أبي الحسين مُسْلِمٍ ابْنِ الحَجَّاجِ رحمه الله من الأوهام

---

(١) فمن أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثية، لا الأهواء الشخصية، أو الثقافة الأجنبية، عن الإسلام وقواعد علمائه.

لرواة الكتاب عنه، أو لمن فوقهم من شيوخ مسلم وغيرهم مما لم يذكره أبو الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ في كتاب الاستدراكات). اهـ

وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله: (كنَّا نَسْمَعُ الحَدِيْثَ فَنَعْرِضَهُ عَلَى أَصْحَابِنَا كَمَا نَعْرِضُ الدِّرْهَمَ الزَّائِف، فَمَا عَرَفُوا مِنْهُ أَخَذْنَا، ومَا أَنْكَرُوا تَرَكْنَا)[1].

وقال ابن القيم رحمه الله في ((تهذيب السنن)) (ج٥ ص٢٢٩) في كلامه على الأصوليين، والفقهاء في طريقة كلامهم على الأحاديث: (والصَوَابُ فِي ذَلكَ طَرِيقَةُ أَئِمَّةِ هذا الشَّأْنِ العَالمِينَ بِه، وبِعِلَلِهِ، وهُوَ النَّظَرُ، والتَّمَهُّرُ في العِلَلِ، والنَّظَر في الواقِفِين، والرَّافِعِين، والمرْسِلِين، والوَاصِلِين: أنَّهُم أَكْثَرُ، وأوْثَقُ، وأَخَصُّ بالشَّيْخِ، وأَعْرَفُ بِحَدِيْثِه إلى غِيرِ ذَلكَ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي يَجْزِمُونَ مَعَهَا بِالعِلَّةِ المؤَثِّرةِ في مَوْضِعٍ، وبِانْتِفَائِها في موضعٍ آخرَ، لا يَرْتَضُونَ طَرِيقَ هَؤلاءِ[2]، ولا طَرِيْقَ هؤلاءِ[3]). اهـ

قلت: وقد أعلَّ العُلماءُ غير ما حديث من ((صحيح مسلم)) بالانقطاع، كما في ((جامع التحصيل)) للعلائي (ص١٣٧).

---

(١) **أثرٌ صحيح.**

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (٢١٧)، والخطيب في ((الكفاية)) (٤٣١)، وأبو نعيم في ((المستخرج على صحيح مسلم)) (ج١ ص٥١)، وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج٣٥ ص١٨٥) من طريقين عن أحمد بن أبي الحواري ثنا الوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعي به.

قلت: وهذا إسناده صحيح.

٢) يعني أهل الحديث لا يرضون طريقة الأصوليين في نقدهم للأحاديث، لأنهم لا يعلمون أصول الحديث.

٣) كذلك الفقهاء.

وأورد الحافظ ابن سيّد الناس رحمه الله في ((عيون الأثر)) (ج٢ ص٣٠٧) حديثاً في ((صحيح مسلم))، ثم قال: (إنّه مخالفٌ لما اتفق عليه أربابُ السِّير والعلم بالخبر). اهـ

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في ((سير أعلام النبلاء)) (ج٢ ص٢٢٢): (وأما ما ورد من طلب أبي سفيانَ من النبي ﷺ أن يُزَوِّجَهُ بأمِّ حبيبة فما صحّ، ولكن الحديثَ في مسلم!). اهـ

وزاده بياناً الإمام ابن القيم رحمه الله في ((جلاء الأفهام)) (ص١٩٥)، ثم قال: (فالصوابُ أن الحديث غير محفوظ، بل وَقَعَ فيه تخليط). اهـ

قلت: وهو في ((صحيح مسلم))!.

ونقل العلامة ابن الوزير اليماني رحمه الله في ((العواصم والقواصم)) (ج٣ ص٩٠- ٩٤) عدداً من أحاديث ((الصحيحين)) التي ضعّفها بعضُ الأئمة، والحُفّاظ.[1]

وقال العلامة ابن الهُمام رحمه الله في ((شرح فتح القدير)) (ج١ ص٢١٨): (وقد أخرج مسلمٌ عن كثير ممّن لم يسلم من غوائل الجَرْح، وكذا في البخاري جماعةٌ تُكُلِّم فيهم، فدار الأمرُ في الرواة على اجتهاد العُلماء فيهم). اهـ

---

(١) **قلت**: والحاقدون تغاضوا عن كل هذه الأقوال على أحاديث ((الصحيحين)) ولم يتكلموا عليها، ولو بكلمة واحدة، ليكونوا صادقين مع أنفسهم!، والله المستعان.

قلت: وهؤلاء يزعمون نصرة ((الصحيحين))، ودفع التعدّي عنهما، لأنهم غارقون في مخالفة، وتحريف أحاديث ((الصحيحين))! خاصة أحاديث ((الاعتقاد)) و((المنهج))، لأنها تخالف أفكارهم، وآرائهم في الدين كـ(مسائل الإيمان)) و((مسائل الصفات))، وغير ذلك، فليس دفاعهم عن ((الصحيحين)) من أجل النصرة، بل من أجل تشويش العامة على أهل العلم وطلبتهم، وهذا يعتبر تعدياً على ((الصحيحين))، اللهم غفراً.

وقال الحاكم رحمه الله في ((السؤلات)) (ص١٠٨): (فُضيل بن مَرْزوق، ليس من شرط ((الصحيح))، فَعِيبَ على مسلم بإخراجه في ((صحيح)). اهـ

وقال العلامة ابن عبدالهادي رحمه الله في ((تنقيح التحقيق)) (ج٢ ص٩٢٢) عن حديث: ((كان رسول الله ﷺ يسلم في الصلاة تسليمة واحدة)): (وزهير بن محمد من رجال ((الصحيحين)) لكن له مناكير، وهذا الحديث منها، قال أبو حاتم الرازي: هو حديث منكر). اهـ

ونقله العلامة الزيلعي رحمه الله في ((نصب الراية)) (ج١ ص٤٣٣) وأقرَّه.

وقال الحافظ الدارقطني رحمه الله في ((السؤالات)) (ص١٣٨) عن إسحاق الفَزَاريّ: (ضعيف، وقد روى عنه البخاري، ويُوَبِّخُونَهُ في هذا). اهـ

قلت: فماذا ينفع أهل التشويش بعد هذا الكلام من أئمة الإسلام.[1]

إذاً فلا يزال أهل العلم ينتقدون أسانيد من ((صحيح البخاري))، أو ((صحيح مسلم)) كما سبق ذكرهُ؛ فهلاَّ طوى الردادي الحاقد صفحاته، واستشفى من عِلَلِهِ، وآفاتهِ!.

قال ابن المُرَحِّل في كتابه ((الإنصاف)) عن ((عنعنة الصحيحين)) (ج٢ ص٦٣٥– النكت): (إن في النفس من هذا الاستثناء غَصّةً، لأنها دعوى لا دليل عليها، ولا سيمّا أنّا قد وجَدْنا كثيراً من الحفاظ يُعَلِّلون أحاديث وقعت في ((الصحيحين))، أو أحدهما بتدليس رُواتِها). اهـ

---

(١) وهذا يدل على أن المشوشين من أهل الجهل بعلم الحديث، لا من أهل الحديث العارفين بعلم الحديث.
فإذا كنت منصفاً أيها المشوش فليس لك بعدُ إلا التراجع والاعتذار، والله المستعان.
فهل هذا الردادي هو واعٍ ما يقول؟!، أم أنه يهرف بما لا يعرف!.

ونقله الحافظ ابن حجر رحمه الله في ((النكت)) (ج٢ ص٦٣٥) وأقرّه.

قلت: ومنهم من زعم أن المعنعنات التي هي في ((الصحيحين)) مُنَزَّلةٌ مَنْزِلَةَ السماع!.

فتعقّبه العلامة الصنعاني رحمه الله في ((توضيح الأفكار)) (ج١ ص٣٥٦) بقوله: (هذه دعوى، فأين دليلُها). اهـ

قلت: وما فيه إلا تحسين الظن بـ((الإمام البخاري)) رحمه الله و((الإمام مسلم)) رحمه الله فيما رواياه بالعنعنة عن الرواة المدلسين.(١)

وقال الحافظ الزَّيْلَعِيّ رحمه الله في ((نَصْبِ الرايّة)) (ج١ ص٧٦) في حديث (عَشْرِ مِنَ الفِطْرَةِ): (وهذا الحديث، وأن كان مُسْلِمٌ أخرجه في ((صحيحه)) ففيه علتانِ، ذكرهما الشيخُ تقيُّ الدين في كتابه (الإمام)). اهـ

وهكذا في سلسلة طويلة من علماء الحديث، تبدأ من مُعاصري الإمام البخاري إلى أئمة العصور المتأخِّرة، مروراً بأئمة العِلَل، كالدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي، وغيرهما.(٢)(٣)

فهل بعد هذا السَّرْد الماحق لمزاعم ((المتعالمين)) في ((الانترنت)) لادِّعائهم أنه لا يقال أن في ((صحيح مسلم)) أحاديث ضعيفة!، بل لا يبقى ثَمَّةَ موضع لكلمة:

---

(١) **قلت**: وأمور العِلَل، والتّرجيح من دقائق علم الحديث، إذ مرجعُها إلى أهل الحديث، فتنبه.

والمنصف يرى أن الردادي تجنى كثيراً، وتعدّى كثيراً عليّ، فكان الأحرى به أن يكسر قلمَهُ دون التعرُّض لعلم صناعة الحديث في هذا العصر، اللهم سلم سلم.

(٢) وانظر: ((التمهيد)) لابن عبدالبر (ج٣ ص٣٠٦)، و((فتح الباري)) لابن حجر (ج٩ ص١٦٥)، و((السير)) للذهبي (ج٢ ص٢٢٢)، و((جامع الأصول)) لابن الأثير (ج١ ص٤٨٣).

(٣) **قلت**: وليس معنى هذا أن أحاديثهما باطلة، أو يُوجَدُ فيها ذلك بكثرة، كغيرها من المصنفات في الحديث، بل المرادُ أنه يُوجد فيهما أحاديث معلة، لمخافتها للواقع، وإن كان سَنَدُها صحيحاً على شرطهما، وقد يوجد من بينها ما هو على خلاف شرطهما أيضاً، كما هو مبسوط في محلِّه.

((إجماع))، أو ((اتفاق))، أو غيرهما مِمّا لا ينطلي على طلبة العلم المبتدئين في علم الحديث.

قال الحافظ السيوطي رحمه الله في ((التعظيم والمِنّة)) (ص١٧٩): (وقد وصف أحاديث كثيرة في مسلم بأنّها منكرة). اهـ

قلت: فأين الإجماع المدّعى؟!، والاتفاق المزعوم؟!.

ولقد تقرر عند المقلدة الحسدة أن من خالف هذا الإجماع المزعوم، فقد أتى بمنكر من القول، لأن بزعمهم تقرر عند علماء الحديث وغيرهم أن أحاديث ((الصحيحين)) كُلّها صحيحةٌ!، وأن الأمة تَلَقَّتْها بالقبول!.

ومن ذلك ما زعم به المدعو محمود سعيد الصوفي المبتدع في كتابه ((تنبيه المسلم)) (ص٣) بقوله: (فقد وقفتُ على كلام للشيخ الألباني، ضَعّف فيه جملةً من الأحاديث التي في ((صحيح مسلم))، فتكلّم عليها بما يُؤَكِّد خَطَأَه، ويُثبت خروجَه على ما قرَّره العلماء من صحّتها، وتَلَقِّها بالقبول المفيد للعلم، وكلامه يدعو إلى التشكيك في ((صحيح الإمام مسلم))، وفيه من الإغراب، والمخالفة، والتعقيب على المتقدمين ما يُوهِم المغْتَرِّين به أنه استدرك على الأئمة المتقدّمين؛ كالبخاري، ومسلم[1]، فضلاً عن المتأخِّرين). اهـ

قلت: وقد تكرَّر هذا المعنى من عدة أناس من الحاقدين الحزبيين في مواطن في ((الانترنت)) بأنني ضَعّفت حديث: صوم عرفة، وهو في ((صحيح مسلم))، وقد خالفت الإجماع!، وأتيت بمنكر من القول!، وهذا هو الجهل في الدين، والله المستعان.

---

(١) **قلت**: ولقد شارك هذا الصوفي، ((السحابية)) في التشويش لما في قلوبهم من ظلمة البدع، فتشابهت قلوبهم.

قلت: والجهل؛ فسبيل السَّلامة منه هو أخذ العلم من أفواه أهل العلم والضبط، وبخاصة أن العلماء اتفقوا على الرجوع في كل فنٍّ إلى أهله[١].

ولقد ردّ على هذه الفرية أهل العلم.

قال المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((آداب الزفاف)) (ص٥٤): (وهذا القول وحده منه يكفي القارئ اللبيب أن يَقْنَع بجهل هذا ((المتعالم))، وافترائه على العلماء المتقدِّمين منهم، والمتأخرّين في ادِّعائه الإجماع المذكور، فإنهم ما زالوا الى اليوم ينتقدُ أحدُهم بعضَ أحاديث ((الصحيحين))، مما يبدوا له أنه موضعٌ للانتقاد، بِغَضِّ النظر عن كونه أخطأ في ذلك أم أصاب، وانتقاد الدارقطني وغيره لهما أشهر من أن يُذْكَر). اهـ[٢]

ولقد رد العلامة الصنعاني رحمه الله في ((توضيح الأفكار)) (ج١ ص٩٤) على دعوى الإجماع على أحاديث ((الصحيح)) بكلام نفيس، فليرجع إليه، حتى قال رحمه الله: (ولابدّ من إقامة البيّنة على هذه الدعوى!، ولا يخفى أن إقامته عليها من المتَعَذِّرات عادة؛ كإقامة البّينةِ على دعوى الإجماع، فإن هذا فردٌمن أفرادِه، وقد جزم **أحمد بن حنبل وغيره بأن من ادَّعى الإجماعَ فهو كاذب**، وإذا كان هذا في عصره قبل عصر تأليف ((الصحيحين)) فكيف مَنْ بعدَه؟!... هذه الدعوى لا يخفى عدمُ تسليمها[٣] في كلِّ حديث من أحاديث ((الصحيحين)) غير ما اسْتُثْنِيَ... وعلى التقديرين فأحاديثُ ((الصحيحين)) أرجحُ[١] من غيرهما من جهة الصحة). اهـ

---

(١) وانظر: ((فتح المغيث)) للسخاوي (ص٦٨).

(٢) قلت: وهذا الإجماع فيه عُسْرٌ، لأن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلافُ مُقْتضاه.
وانظر: ((النكت على ابن الصلاح)) لابن حجر (ج٢ ص٦٣٥).

(٣) لكن لا يقال أن كلّ ما في ((الصحيحين)) هو صحيح بالإجماع، أو تلقى الأمة ((للصحيحين)) بالقبول.

=

قلت: وتعقب العلامة الصنعاني رحمه الله في ((توضيح الأفكار)) (ج١ ص٣٥٥) على الذي بالإجماع، بقوله: (على أنا قد قدَّمنا لك ما في الإجماع من نظر). اهـ

قلت: فتلقي الأمة ((للصحيحين)) بالقبول، فلا شك أنه من وجه ترجيح فقط.[٢]

قال العلامة ابن الوزير رحمه الله في ((تنقيح الأنظار)) (ص٤٥): (فأما قوة الظن فلا شك فيها، وإنْ لم يسلم لهم إجماع الأمة، فلاشك في إجماع جماهير النقاد من حفاظ الأثر، وأئمة الحديث على ذلك، والترجيح يقع بأقل من ذلك على من يعرفه من له أنس بعلم الأصول). اهـ

وقال العلامة الصنعاني رحمه الله في ((توضيح الأفكار)) (ج١ ص٩٥): (فأمّا قوَّةُ الظنَّ فلا شكّ فيها، أي: في إفادته لها، وإن لم يُسَلَّمْ لهم أي للمُحدِّثين إجماع الأمة، لأن دعواهم، تَلَقِّي الأمةِ بالقبول يتضمن إجماعَها، فلا شكّ في إجماع جماهير النُّقاد من حُفّاظ الأثر، وأئمة الحديث على ذلك، والترجيح يَقَعُ بأقل من ذلك، على ما يعرفُه من له أُنْسٌ بعلم الأصول).اهـ

قلت: وبهذا يتبين أن أحاديث ((الصحيحين)) أرجحُ من غيرها من جهة الصحة، فانتبه.

إذاً فإطلاق القول بالإجماع غير جارٍ على القواعد الأصوليّة، والحديثية.[١]

=

وانظر: ((توضيح الأفكار)) للصنعاني (ج١ ص٩٥)، و((تنقيح الأنظار)) لابن الوزير (ص٤٩).

(١) **قلت**: والحاصل منع هذه الدعوى، والله المستعان.

(٢) **قلت**: لأن مراتب الصحيح متفاوتة بحسب تمكن الحديث من شروط الصحة، فافهم لهذا تَرْشَد.

قال أحمد الغُماري في ((المُغِيرِ)) (ص١٣٧): (فكم حديث صححه الحُفّاظ وهو باطل بالنّظر إلى معناه، ومعارضتهِ للقرآن، أو السُّنّة الصحيحة، أو مخالفة الواقع والتاريخ، وذلك لدخول الوَهَم والغَلَط فيه على المعروف بالعَدالة، بل قد يتعمّد الكذبَ، فإنَّ الشهرة بالعدالة لا تُفيدُ القطعَ في الواقع، ومنها أحاديث ((الصحيحين))، فإنّ فيها ما هو مقطوع ببطلانِه، فلا تغترَّ بذلك، ولا تتهيّب الحُكم عليه بالوَضع لما ذكروه من الإجماع على صحة ما فيهما، **فإنّها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتمحيص، فإن الإجماعَ على صحّة جميع أحاديث ((الصحيحين))** غير معقولٍ، ولا واقع، ولتقرير ذلك موضعٌ آخرُ). اهـ

قلت: فهل يتشبث المدعو الردادي المقلد[٢] بعد هذا كله برأيه الباطل، ويترك كلام هؤلاء الأئمة على ((الصحيحين)) [٣]، اللهم غفراً.

فهذا تلبيس مكشوف لا يفيده شيئاً.

قلت: وفيما ذكرناه هنا ولله الحمد كفايةٌ للمنصف[٤]، أم الذين في قلوبهم مرض، فلا يخضعون للحق ولو جِئْتَهُم بألفِ دليل!، والله الهادي إلى سواء السبيل.

وقد تكلم أئمة أفاضل في بعض أحاديث صحيح مُسْلِمٍ رحمه الله على قواعد أهل الحديث لحفظ السنة النبوية.

=

(١) وانظر: ((آداب الزفاف)) للشيخ الألباني (ص٦٣) لنقض فرية الإجماع المتهافتة.

(٢) لذلك فلا ينبغي للناقد أن يُقلِّد في هذا العلم، ويدعي دعوى مبنية على مجرد الظن، لا على القواعد العلمية الثابتة، كما بينت ذلك بتفصيلٍ.

(٣) **قلت**: فلماذا الردادي الحاسد خصَّني بدعوى ((التعدي)) على ((صحيح مسلم))!، أم أنها المناكدة!، وكما يُقال عنه أنه يحقد عليكَ جدّاً، وهذه والله مصيبة، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولماذا يُهَوّشُ، ويُشوّيش على انتقادات علمية على طريقة أهل الحديث، والله المستعان.

(٤) لكنّ الإنصاف عزيزٌ، جعلنا الله تعالى من أهله، والدُّعاة إليه، ووقانا من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا.

وإليك أسماء هؤلاء الأئمة على تاريخ وفياتهم:

(١) الحافظ البُخَارِيّ رحمه الله نفسه (المتوفى سنة: ٢٥٦هـ).

(٢) الحافظ أَبُو دَاودَ رحمه الله (المتوفى سنة: ٢٧٥هـ).

(٣) الحافظ ابْنُ خُزَيْمَةَ رحمه الله (المتوفى سنة: ٣١١هـ).

(٤) الحافظ أَبُو الفَضْل بن عَمّار الشَّهِيد رحمه الله (المتوفى سنة: ٣١٧هـ).

(٥) الحافظ ابْنُ حِبّاَن رحمه الله (المتوفى سنة: ٣٥٤هـ).

(٦) الحافظ الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٣٨٥هـ).

(٧) الحافظ الخَطَّابِيّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٣٨٨هـ).

(٨) الحافظ البَيْهَقِيّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٤٥٨هـ).

(٩) الحافظ ابْنُ عَبْدِ البَرّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٤٦٥هـ).

(١٠) الحافظ أَبُو عَلِيّ الغَسَّانِي رحمه الله (المتوفى سنة: ٤٩٨هـ).

(١١) الحافظ القَاضِي عَياضٌ رحمه الله (المتوفى سنة: ٥٤٤هـ).

(١٢) الحافظ عَبْدُالحَقّ الإشْبيلِيّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٥٨١هـ).

(١٣) الحافظ ابْنُ الجَوزِيّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٥٩٧هـ).

(١٤) الحافظ ابْن الصّلاحِ رحمه الله (المتوفى سنة: ٦٤٣هـ).

(١٥) الحافظ المُنْذِرِيّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٦٥٦هـ).

(١٦) الحافظ النَّوَوِيّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٦٧٦هـ).

(١٧) الحافظ شيخ الإسلام ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله (المتوفى سنة: ٧٢٨هـ).

(١٨) الحافظ ابْنُ عبدالهَادِيّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٧٤٤هـ).

(١٩) الحافظ الذَّهَبِيّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٧٤٨هـ).

(٢٠) الحافظ ابْنُ القَيِّمِ رحمه الله (المتوفى سنة: ٧٥١هـ).

(٢١) الحافظ البُلقِينِيّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٨٠٥هـ).

(٢٢) الحافظ ابْنُ حَجَر رحمه الله (المتوفى سنة: ٨٥٢هـ

فهذا الجمُّ الغفير من الأئمة الكبار، ممن تكلموا في بعض أحاديث صحيح الحافظ مُسْلِمٍ رحمه الله، فهل كل هؤلاء لا يعتد بقولهم في الشريعة المطهرة؟.[١][٢]

وبهذا يتبين بأن أحاديث ((صحيح الحافظ مُسْلِمٍ)) رحمه الله لم يجمع على صحته، وليس فيه أن كل الأحاديث التي فيه متلقاة بالقبول.[٣]

إذاً لم يحصل الإجماع على صحة أسانيد ((صحيح الحافظ مُسْلِمٍ)) رحمه الله، وذلك لنقد أئمة أهل الحديث لها كما سبق القول في ذكر أسمائهم.[٤]

وهذا صنيع أئمة أهل الحديث، الذي يدل على إمامتهم وفهمهم لهذا العلم.

قال الحافظ مُسْلِمٍ رحمه الله في ((التمييز)٩ (ص٢١٨): (صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصّحيح والسّقيم **إنما هي لأهل الحديث خاصة**). اهـ

قلت: فلا يجوز لأحد كائناً من كان أن يأتي محاكماً لهم، مُرجحاً بينهم بلا معرفة لعلم الحديث وعلله، لأن أمور العلل من دقائق علم الحديث، فتنبه.

---

(١) فهل العشرات من العلماء الذين سبق النقل عنهم ممن نظروا في أسانيدهما، بل نقدوا أسانيدَها: هم من يُهَوِّنون أمَر ((الصحيحين)) أم أنّ هذا الزعم هو تهوينٌ لأمر علماء الأمة؟!.

(٢) فهذه هي طريقة أهل الحديث، وهم أعلم الناس بعلمهم، فإليهم يكون المرجع عند التنازع.

(٣) انظر: ((ردع الجاني المتعدي على الألباني)) لابن عوض الله (ص٩٤- ١١٤).

(٤) ومن يخدم السنة بهذه الطريقة العلمية لا يكون متعدياً، ولا مشوشاً عليها، بل هذا عين العدل، والإنصاف، والتحقيق العلمي.

وانظر ((الضعيفة)) للشيخ الألباني (ج٣ ص٤٦٥).

قلت: وهذا العمل سار عليه عمل أئمة هذا الشأن من غير نكير من أحدهم بحيث إنك إذا تصفحت أي كتاب من كتبهم في نقد أسانيد صحيح الحافظ مُسْلِمٍ رحمه الله وغيره لوجدت في ذلك الشيء الكثير.(١)

ونقدنا لحديث: (صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ) لا يتعارض مع صنيع أئمة أهل الحديث، ولا يعني ذلك انتقاصاً لصحيح الحافظ مُسْلِمٍ رحمه الله، ولا إنزالاً له منزلة غيره من الكتب كما توهمّ أهل التحزب.

لذلك يجب على المؤلف أن يستعين بأهل الحديث في معرفة ما صح من الأحاديث وما ضعف منها، وإن لم يفعل فادخل في مؤلفاته شرَّ العلم، فيجب التحذير منها.

فعن الإمام وَكِيع بن الجراح: (رَأَيْتُ زَائِدَةَ بنَ قُدَامَةَ يَعْرِضُ كُتُبَهُ عَلَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيّ). أي ليصححها.

أثرٌ صحيح.

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٤٤٩) من طريق هشيم بن خلف الدوري نا محمود بن غيلان نا وكيع بن الجراح به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وتابعه قَبِيصَةُ قَالَ: **(رَأَيْتُ زَائِدَةَ يَعْرِضُ كُتُبَهُ عَلَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيّ).**

أخرجه ابن حبان في ((المجروحين)) (ج١ ص٤٨) من طريق محمد بن المنذر قال: حدثنا السري بن يحيى قال: سمعت قَبِيصَةَ به.

وإسناده حسن.

---

(١) بل نجد هذا العلم استنكره أهل التحزب فالله المستعان.

وقال الإمام يَحْيَى بْن أَبِي كَثِيرٍ رحمه الله: (مَنْ كَتَبَ وَلَمْ يُعَارِضْ، كَمَنْ دَخَلَ الْخَلاءَ وَلَمْ يَسْتَنْجِ) (١).

وقال هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ: (رَأَيْتُ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ يُقَوِّمُ لَهُمْ كُتُبَهُمْ بِيَدِهِ)(٢).

وعن جَرِير بْن حَازِمٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيّ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: (كُنْتَ تَكْرَهُ أَنْ تُكْتَبَ الأَحَادِيثُ عَنْكَ، ثُمَّ أَرَاهُمُ الْيَوْمَ يَعْرِضُونَ الْكُتُبَ عَلَيْكَ فَتُقَوِّمُهَا لَهُمْ، فَقَالَ: إِنِّي عَلَى رَأْيِيَ الأَوَّلِ، وَلَكِنْ لَمَّا كَتَبُوا عَنِّي كَانَ أَنْ يَعْرِضُوهَا عَلَيَّ فَأُقَوِّمُهَا لَهُمْ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدَعَهَا فِي أَيْدِيهِمْ، يَعْنِي يَقُولُ: لا يَكْتُبُوا عَنِّي الْخَطَأَ)(٣).

قال يَعْقُوبُ بْنُ أَحْمَدَ الأَدِيبُ لِنَفْسِهِ :

كَمْ مِنْ كِتَابٍ قَدْ تَصَفَّحْتُهُ وَقُلْتُ فِي نَفْسِيَ صَحَّحْتُهُ

ثُمَّ إِذَا طَالَعْتُهُ ثَانِيًا رَأَيْتُ تَصْحِيفًا فَأَصْلَحْتُهُ(٤)

---

(١) **أثرٌ صحيح.**

أخرجه الرامهرمزي في ((المحدث الفاصل)) (٢٧٠)، والسمعاني في ((أدب الإملاء)) (ج١ ص٣٦٨)، والخطيب في ((الكفاية)) (٧٤٩)، وفي ((الجامع لأخلاق الراوي)) (٥٧٨)، والدنيوري في ((المجالسة)) (٢٢٧٥)، وابن عبدالبر في ((الجامع)) (٤٥٠) من طريقين عن أبان بن يزيد العطار ثنا يحيى بن أبي كثير به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) **أثرٌ حسن.**

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٧٥٩) من طريق أبي بشر بكر بن خلف ثنا معاذ حدثني هشام بن حسان به.

قلت: وهذا سنده حسن.

(٣) **أثرٌ صحيح.**

أخرجه عبدالله بن أحمد في ((العلل وعرفة الرجال)) (١٢٠)، والخطيب في ((الكفاية)) (٧٦٠) من طريق حسين بن محمد بن الحسن ثنا جرير بن حازم به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(٤) ((الكفاية في معرفة أصول علم الرّواية)) للخطيب (ج٢ ص١٤٦).

قال أَبُو زُرْعَةَ عبدالرحمن بن عمرو: سَمِعْتُ عَفَّانَ بنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ لأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: (وَيْحَكُمْ غَيِّرُوا - يَعْنِي قَيِّدُوا وَاضْبِطُوا-) قال أبو زرعة: وَرَأَيْتُ عَفَّانَ يَحُضُّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ عَلَى الضَّبْطِ وَالتَّغْيِيرِ، لِيُصَحِّحُوا مَا أَخَذُوا عَنْهُ مِنَ الْحَدِيثِ)(١).

وقَالَ الإمام الشَّافِعِيُّ رحمه الله: (إِذَا رَأَيْتَ الْكِتَابَ فِيهِ إِلْحَاقٌ وَإِصْلاحٌ فَاشْهَدْ لَهُ بِالصِّحَّةِ)(٢).

وقالَ الإِمَامُ أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ رَحِمَهُ اللهُ: (إِذَا رَأَيْتَ كِتَابَ صَاحِبِ الْحَدِيثِ مُشَجَّجًا -يَعْنِي كَثِيرَ التَّغْيِيرِ- فَأَقْرِبْ بِهِ مِنَ الصِّحَّةِ)(٣).

---

(١) **أثر صحيح.**

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٧٦٥)، وفي ((الجامع لأخلاق الراوي)) (٥٨٧)، والقاضي عياض في ((الإلماع)) (ص١٥٤) من طريقين عن أبي زرعة الدمشقي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) **أثر حسن.**

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (ص٢٤٢)، وفي ((الجامع لأخلاق الراوي)) (٥٩٢)، وابن أبي حاتم في ((آداب الشافعي)) (ص١٣٤)، وأبو نعيم في ((الحلية)) (ج٩ ص١٤٤)، والبيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج٢ ص٣٦) من طريقين عن أحمد بن عبدالرحمن بن وهب قال: قال الشافعي به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وذكره ابن جماعة في ((تذكرة السامع)) (ص١٧٣).

(٣) **أثر حسن.**

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٧٦٧)، وفي ((الجامع لأخلاق الراوي)) (٥٩٣)، من طريق محمد بن خلف التيمي قال حدثني محمد بن كرامه العجلي قال: سمعت أبا نعيم به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وقال سُلَيْمَانُ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَلابُ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيَّ يَقُولُ: (لَزِمْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ سَنَتَيْنِ، فَكَانَ إِذَا خَرَجَ يُحدثنا يَخْرُجُ مَعَهُ مَحْبَرَةٌ مُجَلَّدَةٌ بِجِلْدٍ أَحْمَرَ، وَقَلَمًا، فَإِذَا مَرَّ بِه السَّقْطِ فِي كِتَابِهِ أَصْلَحَهُ، تَوَرُّعًا أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَحْبَرَةِ أَحَدٍ شَيْئًا)[1].

وقال الإمام أَبو زُرْعَة الرَّازِيّ: (أَنَا أُصْلِحُ كِتَابِي مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ إِلَى الْيَوْمِ)[2].

وعن الإمام الشَّافِعِيَّ رحمه الله قال: (لَقَدْ أَلَّفْتُ هَذِهِ الْكُتُبَ، وَلَمْ آلُ فِيهَا، وَلا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِيهَا الْخَطَأُ، لأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ ((وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا)) [النساء:٨٢]**، فَمَا وَجَدْتُمْ فِي كُتُبِي هَذِهِ مِمَّا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَقَدْ رَجَعْتُ عَنْهُ).**

أثر حسن

أخرجه ابن حجر في ((توالي التأنيس)) (ص١٠٧) من طريق عثمان بن محمد بن شاذان حدثنا أحمد بن عثمان ثنا محمد بن الحسن ثنا يحيى بن عبدالباقي ثنا محمد بن عامر عن البويطي قال: سمعت الشافعي به.

قلت: وهذا سنده حسن.

---

(١) **أثر حسن.**

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٧٩٧) من طريق أحمد بن محمد الرُّويان ثنا محمد بن العباس الخزاز أنا سليمان بن إسحاق الجلاب به.

قلت: وهذا سنده حسن.

(٢) **أثر حسن.**

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٨٠٠) من طريق أبي الحسن علي بن حمزة المؤذن قال: سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد الدقاق يقول: سمعت الحسن بن عثمان يقول: سمعت أبا زرعة الرازي به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وعن الربيع بن سليمان قال: (قرأت ((كتاب الرسالة المصرية)) على الشافعي نيفاً وثلاثين مرة؛ فما من مرة إلا كان يصححه، ثم قال الشافعي في آخره: أبى الله أن يكون كتاب صحيح غير كتابه، قال الشافعي: يدل على ذلك قول الله تبارك وتعالى: **(وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا)** [النساء:٨٢]).

أثرٌ حسن

أخرجه البيهقي في ((مناقب الشافعي)) (ج٢ ص٣٦) من طريق أبي عبدالرحمن السلمي قال: سمعت أبا الحسن القصار الفقيه يقول: سمعت ابن أبي حاتم يقول: سمعت الربيع بن سليمان به.

قلت: وهذا سنده حسن.

قلت: فعرض الكتاب للتصحيح من منهج السلف، لإتقانه، وإصلاح ما فيه من الخطأ.

وقد بوب الحافظ الخطيب البغدادي في ((الجامع)) (ج٢ ص١٩٠): (المعارضة بالمجلس المكتوب، وإتقانه وإصلاح ما أَفْسَدَ منه زيغ القلم وطغيانه).

قلت: فيجب على المؤلفين كلهم عرض كتبهم على أهل الحديث لتصحيحها، وتمييز ما فيها من الأحاديث من ناحية الصحة أو الضعف، فإذا أصروا إلا المضي بها على ما هي عليه بدون عرضها على أهل الحديث على ما فيها من أحاديث ضعيفة، فيجب نقدها علانية أمام الملأ ليتجنب الناس ما فيها من أخطاء في الأحاديث وغيرها، اللهم سدّد سدّد.

قال الإمام وَكِيع بن الجراح رحمه الله: (لا يَكُونُ الرَّجُلُ عَالِمًا حَتَّى يَكْتُبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ ، وَعَمَّنْ هُوَ دُونَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ)[١] **وفي رواية: (لا يكون الرجل عالماً حتى يسمع...).**

قلت: وهكذا نرى أنه بالرغم من ضبط واتقان الأئمة للأحاديث، إلا أنهم وقع في رواياتهم الكثير ممَّا ينبغي التنبيه عليه، من اختلاف اللفظ، والرواية، أو وهم واضح، ولم تشفع لهم شهرتهم ومكانتُهُم من أن تُعدَّ أخطاؤهم، وتودَع في مصنَّفات، ليجتنبها الناس[٢].

قلت: فلا يذهبنَّ الوهل بأحد من المسلمين، فيظن أن العالم لا يُخطئ، ولذا يقول – بسبب جهله – فلا داعي للبحث في كتبه، وأحاديثه، ومحاكمتها، فالحق أنَّ النجاة من الوهم والخطأ عسيرة، والله المستعان.

قال الإمام سُفْيَان الثَّوْرِيّ رحمه الله: (لَيْسَ يَكَادُ يُفْلِتُ مِنَ الْغَلَطِ أَحَدٌ)[٣].

وختاماً:

---

(١) **أثر صحيح.**

أخرجه الخطيب في ((الجامع لأخلاق الراوي)) (١٧١٣) و(١٧١٤) من طريقين عن وكيع بن الجراح به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) لذلك لا نسلم لأحد من أهل العلم في كل ما يقوله في كتبه، فلا بد من النظر فيها ثم الحكم عليها، لأن الأمر دين، والله المستعان.

(٣) **أثر حسن.**

أخرجه الخطيب في ((الكفاية)) (٤٠٨) من طريق عمر بن محمد بن الحكم النسائي ثنا أبو الهمام الوليد بن شجاع قال: سمعت الأشجعي يذكر عن سفيان الثوري به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وذكره المزي في ((تهذيب الكمال)) (ج١ ص١٦١).

قال المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج٤ ص٤٦٥) بعد بحث حول حديث رواه البخاري: (وبعدُ: فقد أحلتُ في الكلام على هذا الحديث وراويه، **دفاعاً عن السنة، ولكي يتقوَّلَ مُتَقوِّلٌ، أو يقولَ قائلٌ من جاهل، أو حاسد، أو مُغْرِضٍ: إن الألباني قد طعن في ((صحيح البخاري!)) وضعّفَ حديثه، فقد تبيَّن لكلِّ ذي بصيرة أنني لم أُحَكِّم عقلي، أو رأيي**؛ كما يفعل أهلُ الأهواء قديماً وحديثاً، وإنّما تمسَّكْتُ بما قاله العلماء في هذا الراوي، وما تقتضيه قواعدُهم في هذا العلم الشريف، ومُصْطَلحه من ردِّ حديثِ الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة، والله ولي التوفيق). اهـ

وقال المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في كتابه: ((دفاع عن الحديث النبوي)) (ص٦٠) حيث نصح هذا الصنف من الناس: (أنْ لا يكتُبَ إلاّ في علم أتْقَنَهُ، وتمرَّس فيه مُدّة من الزمان، وأن يكون رائدُهُ في ذلك النّصح للمسلمين، والإخلاص لربِّ العالمين، **بعيداً عن التأثُّر بُخُلقِ الحِقد والحسد**، فذلك أجدى له، وأنفعُ في الدنيا والآخرة). اهـ

وقال أبو زرعة الرازي رحمه الله في ((السؤالات)) (ص٧٩): (كل من لم يتكلم في هذا الشأن[١] على الدِّيانة، فإنما يعطب[٢] نفسه، كل من كان بينه، وبين

---

(١) أي في علم الحديث والرِّجال.

(٢) **أي يهلك نفسه.**

وانظر ((تهذيب اللغة)) للأزهري (ج٢ ص١٨٤).

إنسان حقد، أو بلاء لا يجوز أن يذكره[١]، كان الثوري، ومالك يتكلمون في الشُّيوخ على الدِّين، فنفذ قولهم، ومن لم يتكلم منهم على غير الدِّيانة يرجع الأمر عليه). اهـ

وعن بُنَان بنِ مُحمد الحمَّال قَالَ: (مَنْ كَانَ يَسُرُّهُ مَا يَضُرُّهُ مَتَى يُفْلِح).[٢]

والحمد لله أولاً، وآخراً على توفيقه وهداه، وهو وحده المستعان لا إله غيره، ولا ربَّ سواه.

وسبحانك الله، وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك، وأتوب إليك.

---

(١) فهذا الردادي الحاقد يهلك نفسه، والعياذ بالله.

(٢) **أثر حسن.**

أخرجه البيهقي في ((الزهد)) (ص١٦٧)، وأبو سعد الماليني في ((الأربعين)) (ص١٧٦)، والسُّلمي في ((طبقات الصوفية)) (ص١٩٣)، وأبو نعيم في ((الحلية)) (ج١٠ ص٣٢٥)، وابن الجوزي في ((ذم الهوى)) (ص١٥١) من طرق عن الحسين القرشي قال سمعت بنان الحمَّال به.

وإسناده حسن.

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة.....	٢
٢	نقد بعض أحاديث ((الصحيحين)) نصرة للدين.....	٣
٣	لسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلاً.....	٣
٤	جميع الكتب المؤلفة قديماً وحديثاً يوجد فيها الخطأ والصواب.....	٥
٥	من الادب مع النبي ﷺ نصرة سُنَّتِهِ.....	٦
٦	لابد من هذه الكتب المؤلفة فيها ما يخالف الكتاب والسنة.....	٦
٧	تحريم تقليد العلماء في تصحيح الأحاديث وتضعيفها مطلقاً.....	٦
٨	أبى الله أن لا يصح إلا كتابه العزيز.....	٧
٩	العالم غير معصوم في الإسلام.....	٧
١٠	لا عصمة من الخطأ ((لصحيح البخاري)) و((صحيح مسلم)).....	٨
١١	يجب نقد بعض أحاديث ((صحيح البخاري)) وبعض أحاديث ((صحيح مسلم)).....	٩
١٢	شرف علم الحديث.....	١٠
١٣	ذم المتعصب لـ((صحيح البخاري)) و((صحيح مسلم)).....	١٠
١٤	ذكر الدليل على أن الكتب المصنفة لا تصح مطلقاًن منها: ((صحيح البخاري)) و((صحيح مسلم)) وأنه لا يصح مطلقاً إلا كتاب الله تعالى العظيم، علم من علم، وجهل من جهل.....	١٤

الرقم	الموضوع	الصفحة
١٥	لا يجوز ان يقال أن أحاديث ((الصحيحين)) كلها صحيحه.....	١٥
١٦	ذكر أقوال العلماء في نقدهم لبعض الأحاديث في الصحيحين.....	
١٧	ذكر كلام أبي زرعة الرازي في ((صحيح مسلم)).....	١٨
١٨	سقوط دعوى الإجماع على صحة كل أحاديث ((الصحيحين))	
١٩	ذكر أسماء العلماء الذين تكلموا في بعض أحاديث صحيح مسلم....	
٢٠	يجب عرض الكتب المصنّفة على أهل الحديث لتصحيحها، وتمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة فيها.....	
٢١	يجب تصحيح الكتب المصنفة من الخطأ.	
٢٢	نقد بعض الأحاديث في ((الصحيحين)) دفاعاً عن السنة.....	